International Consultations Group

تأسيس الشركات في السعودية:
ما الذي يجب أن يعرفه المستثمر قبل بدء أعماله؟

تأسيس الشركات في السعودية: ما الذي يجب أن يعرفه المستثمر قبل بدء أعماله؟

1. لماذا أصبحت السعودية وجهة رئيسية للاستثمار؟

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولًا اقتصاديًا وتشريعيًا واسعًا جعلها واحدة من أبرز الأسواق الجاذبة للاستثمار في المنطقة. ولم يعد دخول السوق السعودي مقتصرًا على الشركات التي تستهدف الاستفادة من حجم السوق المحلي، بل أصبحت المملكة مركزًا إقليميًا للعديد من الأنشطة التجارية والاستثمارية، وموقعًا استراتيجيًا للشركات الراغبة في التوسع داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويرتبط هذا التحول بصورة رئيسية بمستهدفات **رؤية السعودية 2030**، التي أسهمت في إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية والاستثمارية من خلال دعم التنويع الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتطوير القطاعات غير النفطية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص والشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية.

كما تتمتع المملكة بمقومات تجعلها سوقًا جذابة للمستثمرين، من بينها حجم السوق وقوته الشرائية، وموقعها الجغرافي، وتطور البنية التحتية، واتساع الفرص في قطاعات متعددة، فضلًا عن التطورات المستمرة في البيئة التنظيمية والرقمية للخدمات الحكومية.

ومع ذلك، فإن تأسيس شركة في السعودية لا ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره مجرد إجراء لتسجيل كيان قانوني. فاختيار الشكل القانوني المناسب، وتحديد طبيعة النشاط، والتحقق من متطلبات الترخيص، وتحديد هيكل الملكية، وفهم الالتزامات النظامية منذ البداية، كلها عناصر تؤثر بصورة مباشرة في قدرة الشركة على ممارسة أعمالها واستمرارها وتوسعها مستقبلًا.

ولهذا، فإن المستثمر الذي يخطط لدخول السوق السعودي يحتاج إلى النظر إلى عملية التأسيس باعتبارها جزءًا من **استراتيجية دخول السوق (Market Entry Strategy)** ، وليس مجرد خطوة إدارية منفصلة.

2. القطاعات والأنشطة الاستثمارية في السعودية

تتميز البيئة الاستثمارية في المملكة بتنوع كبير في القطاعات والأنشطة التي يمكن للمستثمرين ممارسة الأعمال فيها، مع اختلاف المتطلبات النظامية والتراخيص بحسب طبيعة النشاط والجهة المنظمة له.

وتشمل أبرز المجالات التي تشهد فرصًا استثمارية في المملكة قطاعات **الصناعة والتصنيع، والتقنية والاتصالات، والخدمات الرقمية، والصحة، والتعليم، والسياحة والترفيه، والعقارات، والخدمات المهنية، والنقل والخدمات اللوجستية، والطاقة، والتعدين، والزراعة، والخدمات المالية**، وغيرها من القطاعات التي تشهد تطورًا مستمرًا.

ويجب التمييز بين **النشاط الاقتصادي** و**الترخيص اللازم لممارسته** .فوجود إمكانية نظامية لتأسيس شركة في المملكة لا يعني بالضرورة أن الشركة تستطيع مباشرة أي نشاط بمجرد تسجيلها؛ إذ قد تتطلب بعض الأنشطة موافقات أو تراخيص إضافية من الجهات التنظيمية المختصة.

فعلى سبيل المثال، قد تحتاج الشركات العاملة في مجالات مثل الصحة أو التعليم أو التأمين أو الخدمات المالية أو النقل أو التعدين أو الأنشطة الإعلامية إلى استيفاء متطلبات قطاعية خاصة قبل بدء ممارسة النشاط، بالإضافة إلى المتطلبات العامة المرتبطة بتأسيس الكيان.

ويمكن تصور العلاقة بين النشاط والتراخيص على النحو الآتي:

العنصر	المقصود
النشاط الاقتصادي	طبيعة الأعمال التي ترغب الشركة في ممارستها
النشاط المسجل	النشاط الذي يتم إدراجه ضمن بيانات الشركة والجهات الحكومية المختصة
الترخيص الاستثماري / التسجيل الاستثماري	المتطلب المرتبط بأهلية المستثمر الأجنبي لممارسة الاستثمار في المملكة، بحسب حالته ونشاطه
الترخيص القطاعي	موافقة الجهة المنظمة للنشاط، إذا كان النشاط خاضعًا لتنظيم خاص
التراخيص التشغيلية	التراخيص والموافقات اللازمة لبدء ممارسة النشاط فعليًا، بحسب طبيعة وموقع العمل

ومن الناحية العملية، فإن تحديد النشاط بدقة في مرحلة مبكرة يعد من أهم القرارات التي ينبغي اتخاذها قبل تأسيس الشركة؛ لأن اختيار نشاط غير مناسب أو إغفال متطلبات ترخيص معينة قد يؤدي إلى الحاجة إلى تعديل بيانات الشركة أو استصدار موافقات إضافية بعد التأسيس.

لذلك، فإن دراسة النشاط لا تقتصر على السؤال" :**ما النشاط الذي تريد الشركة ممارسته؟**"، وإنما تمتد إلى أسئلة أخرى، مثل: هل النشاط مسموح به للمستثمر الأجنبي؟ هل يحتاج إلى تسجيل أو ترخيص خاص؟ هل توجد شروط تتعلق بنسبة الملكية أو رأس المال؟ وهل توجد جهة تنظيمية مختصة يجب الحصول على موافقتها؟

وهنا تظهر أهمية إجراء **دراسة قانونية وتنظيمية للنشاط (Legal & Regulatory Assessment)** قبل البدء في إجراءات التأسيس، خصوصًا بالنسبة للمستثمرين الأجانب والشركات التي ترغب في نقل نموذج أعمال قائم إلى السوق السعودي.

3. الإطار القانوني للاستثمار وتأسيس الشركات في السعودية

يخضع الاستثمار وتأسيس الشركات في المملكة العربية السعودية لمنظومة متكاملة من الأنظمة واللوائح، ولا يمكن فهم إجراءات تأسيس الشركة بمعزل عن هذه المنظومة. فعملية الدخول إلى السوق تبدأ بتحديد أهلية المستثمر وطبيعة النشاط، ثم اختيار الكيان القانوني المناسب، واستكمال متطلبات التأسيس والتسجيل، والحصول على التراخيص اللازمة لممارسة النشاط.

ومن أبرز الأطر النظامية ذات الصلة نظام الاستثمار ونظام الشركات، إلى جانب الأنظمة واللوائح المرتبطة بالسجل التجاري والأسماء التجارية والعمل والضرائب والزكاة، فضلًا عن الأنظمة الخاصة بكل قطاع أو نشاط.

وبالنسبة للمستثمر الأجنبي، فإن الإطار الاستثماري يحدد القواعد المنظمة لممارسة الاستثمار في المملكة، بما في ذلك متطلبات التسجيل الاستثماري، والأنشطة التي تخضع لتنظيم خاص، وأي قيود أو اشتراطات تنطبق على بعض الأنشطة. وفي المقابل، ينظم نظام الشركات الإطار القانوني للكيان الذي سيتم تأسيسه، بما في ذلك أنواع الشركات، وإدارتها، ورأس مالها، ومسؤولية الشركاء أو المساهمين، وآليات اتخاذ القرارات.

ومن المهم هنا عدم الخلط بين الحق في الاستثمار والحق في ممارسة نشاط معين . فقد يكون المستثمر مؤهلًا لتأسيس كيان في المملكة، ولكن يظل النشاط الذي يرغب في ممارسته خاضعًا لشروط أو تراخيص إضافية.

كما أن تأسيس الشركة لا يمثل المرحلة الأخيرة من الامتثال النظامي، بل هو بداية لعلاقة مستمرة مع عدد من الجهات الحكومية والتنظيمية. فبعد تسجيل الكيان، قد تنشأ التزامات تتعلق بالزكاة والضرائب، والتأمينات الاجتماعية، والموارد البشرية، والتوطين، والعنوان الوطني، والتراخيص القطاعية، والقوائم المالية، وغيرها بحسب طبيعة الشركة ونشاطها.

ويمكن تلخيص الإطار العام الذي ينبغي للمستثمر مراعاته قبل دخول السوق السعودي على النحو التالي:

المجال	الإطار التنظيمي العام	الأثر على المستثمر
الاستثمار الأجنبي	نظام الاستثمار واللوائح ذات الصلة	تحديد أهلية المستثمر ومتطلبات التسجيل الاستثماري
تأسيس الشركات	نظام الشركات	اختيار الشكل القانوني وتنظيم الملكية والإدارة والمسؤولية
السجل التجاري	الأنظمة المنظمة للسجل التجاري	تسجيل الكيان وممارسة الأعمال وفق البيانات النظامية
الاسم التجاري	نظام الأسماء التجارية	اختيار وحجز الاسم وفق الضوابط المعمول بها
العمل والتوظيف	نظام العمل والأنظمة ذات الصلة	تنظيم علاقة الشركة بالموظفين والالتزامات العمالية
الزكاة والضرائب	الأنظمة واللوائح الضريبية والزكوية	التسجيل والامتثال وتقديم الإقرارات بحسب الحالة
القطاعات المنظمة	الأنظمة واللوائح القطاعية	الحصول على التراخيص والموافقات الخاصة بالنشاط
الالتزامات المستمرة	الأنظمة الحكومية والتنظيمية ذات الصلة	المحافظة على سريان التسجيلات والتراخيص والامتثال بعد التأسيس

وبالتالي، فإن تأسيس شركة في السعودية يجب أن يُبنى على خريطة قانونية وتنظيمية متكاملة تبدأ من تحديد المستثمر والنشاط، ثم اختيار الهيكل القانوني، مرورًا بمتطلبات التسجيل والتراخيص، وتنتهي بالالتزامات المستمرة بعد التأسيس. وهذا النهج هو الذي يساعد المستثمر على تجنب إعادة هيكلة الشركة أو تعديل نشاطها أو استكمال تراخيص كان من الممكن التخطيط لها منذ البداية.

4. من يستطيع الاستثمار وتأسيس شركة في السعودية؟

تتيح المملكة العربية السعودية فرصًا استثمارية واسعة لمجموعة متنوعة من المستثمرين، ولا يقتصر الدخول إلى السوق السعودي على الشركات الأجنبية الكبرى فقط. ويختلف المسار القانوني والإجرائي بحسب جنسية المستثمر، وطبيعة نشاطه، وهيكل الملكية، والكيان القانوني الذي يرغب في تأسيسه.

وبوجه عام، يمكن تقسيم المستثمرين الراغبين في تأسيس كيان أو ممارسة نشاط في المملكة إلى الفئات الرئيسية التالية:

فئة المستثمر	إمكانية الاستثمار	الاعتبار الرئيسي
المستثمر السعودي	متاحة	يباشر التأسيس وفقًا لأحكام نظام الشركات والأنظمة ذات الصلة
مستثمر من دول مجلس التعاون الخليجي	متاحة	يخضع للمسار النظامي المقرر لمواطني ومواطني دول المجلس بحسب طبيعة النشاط والكيان
المستثمر الأجنبي	متاحة وفقًا للأنظمة	يتطلب التحقق من أهلية النشاط واستيفاء متطلبات التسجيل الاستثماري والتراخيص اللازمة
الشركة الأجنبية	متاحة	يمكنها الدخول إلى السوق من خلال تأسيس شركة سعودية أو إنشاء فرع، بحسب أهدافها وطبيعة نشاطها
حامل الإقامة المميزة	متاحة وفقًا للأنظمة	يمكنه الاستفادة من الأطر النظامية المتاحة له لتأسيس وممارسة الأعمال في المملكة

ولا يعني السماح بالاستثمار أن جميع الأنشطة متاحة لجميع المستثمرين بالشروط نفسها؛ إذ قد تخضع بعض الأنشطة إلى **قيود على الملكية الأجنبية، أو اشتراطات خاصة لرأس المال، أو وجود شريك سعودي، أو موافقات مسبقة من جهة تنظيمية مختصة**.

5. ما هي الأشكال القانونية للشركات في السعودية؟

يوفر النظام السعودي مجموعة من الأشكال القانونية التي يمكن من خلالها ممارسة الأعمال، ويختلف اختيار الشكل المناسب بحسب عدد الشركاء، وطبيعة النشاط، وحجم الاستثمار، ومستوى المسؤولية المرغوب فيه، وخطط النمو المستقبلية.

ومن أبرز الأشكال القانونية التي يمكن أن تكون مناسبة للمستثمرين:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة(Limited Liability Company - LLC)

تعد من أكثر الأشكال شيوعًا للمشروعات والاستثمارات التجارية، خصوصًا بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات التي يرغب أصحابها في إنشاء كيان مستقل عن ذممهم المالية.

وتتميز الشركة ذات المسؤولية المحدودة باستقلال شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية عن الشركاء، مع إمكانية تأسيسها من شريك واحد أو عدة شركاء وفقًا للأحكام النظامية.

شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة(One-Person LLC)

تُعد خيارًا عمليًا للمستثمر الفرد الذي يرغب في تأسيس كيان مستقل دون الحاجة إلى وجود شركاء آخرين. وتناسب، على وجه الخصوص، بعض الاستثمارات التي تكون ملكيتها مملوكة بالكامل لمستثمر واحد، مع مراعاة متطلبات النشاط والتراخيص ذات الصلة.

الشركة المساهمة(Joint Stock Company - JSC)

تُناسب عادةً المشروعات الأكبر حجمًا والهياكل الاستثمارية التي تتطلب تنظيمًا أكثر تفصيلًا لرأس المال والملكية والإدارة، وقد تكون ملائمة للمشروعات التي تخطط للتوسع أو جذب استثمارات كبيرة.

الشركة المساهمة المبسطة(Simplified Joint Stock Company - SJSC)

تقدم مرونة أكبر في تنظيم هيكل الشركة وإدارتها، ولذلك قد تكون خيارًا مناسبًا لبعض الشركات الناشئة والمشروعات التي تحتاج إلى هيكل أكثر مرونة وقابلية للتطور، مع مراعاة طبيعة النشاط ومتطلبات المستثمرين.

شركة التضامن(General Partnership)

تقوم على شراكة بين شخصين أو أكثر، ويكون الشركاء فيها مسؤولين عن التزامات الشركة وفقًا للأحكام النظامية المنظمة لهذا النوع من الشركات. ولذلك، فإن اختيار هذا الشكل يتطلب دراسة دقيقة لطبيعة العلاقة بين الشركاء ومستوى المسؤولية التي يرغبون في تحملها.

شركة التوصية البسيطة(Limited Partnership)

تضم عادةً نوعين من الشركاء، أحدهما شريك متضامن والآخر شريك موصي، وتختلف مسؤولية كل منهم بحسب صفته القانونية في الشركة.

الشركة المهنية(Professional Company)

تُستخدم لممارسة الأنشطة المهنية وفقًا للضوابط والاشتراطات التي تحكم المهن والجهات التنظيمية المختصة، وقد تخضع لطبيعة خاصة بحسب نوع المهنة المراد ممارستها.

فرع شركة أجنبية(Branch of a Foreign Company)

يُعد الفرع امتدادًا للشركة الأجنبية الأم وليس كيانًا قانونيًا مستقلًا عنها بذات الطريقة التي تتمتع بها الشركة السعودية المستقلة. ولذلك، فإن اختيار الفرع قد يكون مناسبًا للشركات الأجنبية التي ترغب في ممارسة نشاطها في المملكة باعتبارها امتدادًا لكيانها القائم في الخارج.

ومن الناحية العملية، فإن الاختيار بين **تأسيس شركة سعودية** و**إنشاء فرع لشركة أجنبية** من أهم القرارات التي ينبغي حسمها في مرحلة مبكرة؛ إذ يترتب عليه اختلاف في طبيعة الشخصية الاعتبارية، والذمة المالية، وهيكل الملكية، والإدارة، والمسؤولية، وبعض المتطلبات التنظيمية.

6. شهادة التسجيل الاستثماري للمستثمر الأجنبي

بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فإن تأسيس كيان قانوني في المملكة لا ينفصل عن الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي. ويبدأ المسار عادةً بالتأكد من أهلية المستثمر لممارسة النشاط محل الاستثمار، واستيفاء المتطلبات النظامية ذات الصلة، ثم الحصول على **شهادة التسجيل الاستثماري (Investment Registration Certificate - IRC)** من وزارة الاستثمار، بحسب طبيعة النشاط والهيكل المقترح.

وقد شهد الإطار التنظيمي للاستثمار في المملكة تطورًا ملحوظًا، بما في ذلك الانتقال من المفهوم التقليدي لـ"الترخيص الاستثماري" إلى **التسجيل الاستثماري** ضمن المنظومة الجديدة، مع استمرار استخدام مصطلح "ترخيص وزارة الاستثمار" بصورة شائعة في الممارسة العملية. ويتيح التسجيل الاستثماري للمستثمر الأجنبي مباشرة نشاطه وفقًا للأنظمة والاشتراطات المطبقة على النشاط والكيان.

ولا يعني الحصول على شهادة التسجيل الاستثماري أن المستثمر أصبح قادرًا تلقائيًا على ممارسة جميع الأنشطة؛ إذ قد تتطلب بعض الأنشطة **تراخيص أو موافقات إضافية من الجهات التنظيمية المختصة**، بحسب طبيعة النشاط. ولذلك، فإن تحديد

النشاط بصورة صحيحة منذ البداية يعد من أهم الخطوات التي ينبغي مراعاتها قبل البدء في إجراءات التأسيس.

كما ينبغي التمييز بين تأسيس **شركة سعودية مملوكة للمستثمر الأجنبي** وبين تسجيل **فرع لشركة أجنبية** .فالشركة السعودية تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، بينما يمثل الفرع امتدادًا للشركة الأم الأجنبية ولا يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة عنها، وهو ما ينعكس على الهيكل القانوني والالتزامات والمسؤوليات المترتبة على كل منهما.

7. تأسيس الشركة ليس نهاية العملية: الالتزامات بعد التأسيس

يعتقد بعض المستثمرين أن الحصول على السجل التجاري وتأسيس الشركة يمثلان نهاية إجراءات دخول السوق السعودي، بينما يمثل ذلك في الواقع **بداية مرحلة جديدة من الالتزامات النظامية والتشغيلية** .فبعد التأسيس، تحتاج الشركة إلى استكمال مجموعة من الإجراءات المرتبطة بالتسجيلات الحكومية، والملف الضريبي، والتأمينات الاجتماعية، والموارد البشرية، والعنوان الوطني، والغرفة التجارية، وغيرها بحسب طبيعة النشاط وعدد العاملين.

كما يجب على الشركة المحافظة على استمرارية امتثالها للمتطلبات النظامية طوال فترة عملها، بما في ذلك تحديث بيانات الشركة والشركاء والمديرين عند حدوث أي تغيير، والالتزام بالمتطلبات المحاسبية والضريبية، وتقديم الإقرارات ذات الصلة، والالتزام بمتطلبات التوطين ونطاقات، وتجديد التراخيص والتسجيلات في مواعيدها.

ومن الناحية العملية، يمكن النظر إلى دورة حياة الشركة في المملكة من خلال ثلاث مراحل مترابطة:

المرحلة	الهدف الرئيسي
Pre-Incorporation - ما قبل التأسيس	تحديد النشاط، اختيار الهيكل القانوني، التحقق من المتطلبات الاستثمارية والتنظيمية
Incorporation - التأسيس	تأسيس الكيان، إصدار السجل التجاري، واستكمال التراخيص والموافقات اللازمة
Post-Incorporation - ما بعد التأسيس	تفعيل الشركة، استكمال التسجيلات الحكومية، والالتزام المستمر بالمتطلبات النظامية

ومن هنا، فإن نجاح عملية التأسيس لا يقاس فقط بسرعة إصدار المستندات، وإنما بمدى قدرة المستثمر على **بدء النشاط بصورة صحيحة والمحافظة على الامتثال القانوني والتشغيلي بعد التأسيس**.

9. لماذا تحتاج إلى مستشار قانوني متخصص في تأسيس الشركات في السعودية؟

تأسيس شركة في السعودية ليس مجرد إجراء إداري للحصول على سجل تجاري، بل هو قرار قانوني وتجاري يؤثر على طبيعة الاستثمار، وهيكل الملكية، والمسؤولية القانونية، والقدرة على ممارسة النشاط، والتوسع مستقبلًا. ولذلك، فإن الاستعانة بمستشار قانوني متخصص في تأسيس الشركات والاستثمار الأجنبي يمكن أن تساعد المستثمر على اتخاذ القرارات الصحيحة قبل الدخول إلى السوق، وليس فقط معالجة المشكلات بعد حدوثها.

ومن أكثر الأخطاء الشائعة التي قد يقع فيها المستثمرون عند دخول السوق السعودي:

- اختيار الشكل القانوني للكيان دون دراسة طبيعة النشاط والهيكل الاستثماري .
- البدء في إجراءات التأسيس قبل التحقق من متطلبات النشاط والتراخيص الخاصة .
- افتراض أن السجل التجاري وحده يكفي لممارسة النشاط .
- عدم التحقق من المتطلبات الخاصة بالملكية الأجنبية أو النشاط محل الاستثمار.
- عدم التمييز بين تأسيس شركة سعودية وتسجيل فرع لشركة أجنبية .
- التركيز على إجراءات التأسيس وإغفال الالتزامات المستمرة بعد التأسيس .
- عدم وضع خطة واضحة للامتثال الضريبي والمحاسبي والعمالي منذ بداية النشاط .
- التأخر في تجديد التراخيص أو التسجيلات الحكومية .
- عدم تحديث بيانات الشركة أو الشركاء أو المديرين عند حدوث تغييرات جوهرية .

وهنا تظهر أهمية المستشار القانوني المتخصص الذي لا يتعامل مع التأسيس كإجراء منفصل، وإنما ينظر إلى المشروع باعتباره **منظومة قانونية وتجارية متكاملة** . فالمستشار المتخصص يساعد المستثمر في تقييم الهيكل المناسب، وتحديد المتطلبات النظامية، ومراجعة القيود أو الاشتراطات الخاصة بالنشاط، وتنسيق إجراءات التأسيس والتراخيص، ووضع أساس قانوني سليم لمرحلة ما بعد التأسيس.

وبالنسبة للمستثمر الأجنبي، تزداد أهمية هذا الدور بسبب تعدد الجهات الحكومية والأنظمة ذات الصلة، والحاجة إلى التنسيق بين متطلبات الاستثمار والتأسيس والتراخيص القطاعية والامتثال المستمر. ولذلك، فإن التخطيط القانوني السليم قبل التأسيس يمكن أن يوفر على المستثمر وقتًا وتكاليف إضافية، ويقلل من مخاطر إعادة هيكلة الشركة أو تصحيح الإجراءات بعد بدء النشاط.

في **مجموعة الاستشارات الدولية(International Consultations Group - ICG)** ، نقدم خدمات متكاملة للمستثمرين ورواد الأعمال والشركات الراغبة في دخول السوق

السعودي، بدءًا من دراسة الهيكل القانوني المناسب وتقييم المتطلبات النظامية، مرورًا بإجراءات تأسيس الشركات والاستثمار الأجنبي والتراخيص ذات الصلة، ووصولًا إلى خدمات ما بعد التأسيس والامتثال القانوني.

نحن نؤمن بأن التأسيس الناجح لا يقتصر على إصدار المستندات، بل يبدأ من **اختيار الهيكل الصحيح، وفهم المتطلبات القانونية، وبناء أساس قانوني يدعم نمو الأعمال واستدامتها**.

مبدأنا بسيط:

"أكثر من مجرد مستشارين قانونيين، نحن شركاء استراتيجيون ملتزمون بنجاح أعمالكم".

تواصل معنا

إذا كنتم بحاجة إلى استشارة قانونية أو دعم متخصص في تأسيس الشركات والاستثمار الأجنبي ودخول السوق السعودي، يسعد فريقنا في **مجموعة الاستشارات الدولية (ICG)** بالتواصل معكم ومساعدتكم في اختيار المسار القانوني الأنسب لأعمالكم.

مجموعة الاستشارات الدولية(ICG)

البريد الإلكتروني: Secretariat@icg-online.com

الهاتف: +201036437035

الموقع الإلكتروني: https://icg-online.com